باي حركة تحركت على الشروط المذكورة الا ما يأتي استثناؤه وقوله مسكنة
حال مقدمة لو تاخرت لكانت صفة للياء والواو وقبلها للحال اي رقيقها
في حال كون الياء الساكنة قبلها اخ غير والخير ولا ضير وميراث وفقيرا او
المغيرات ولا يكون قبل الياء الساكنة الا منتوح او مكسور وقد مثلنا بالنوعين
ثم قال او الكسر اي او ان يكون قبل الراء كسر نحو الآخرة وباسرة والمدبرات
ولا فرق في المكسورين ان يكون حرف استعلاء او لا ويتبع حروف الاستعلاء
قبلها الا الغين نحو ناضرة الى ناظرة فاقرة قاصرات قطران ونحو فهذه
ستة ودخل ذكر كلمة تحت قوله كل راء ساكنة سواء توسطت او تطرفت
لحقها تنوين او لم يلحقها كان المكسور قبلها حرف استعلاء او غيره حرف
استعلاء فالراء مرققة ممالة بين اللفظين لورش سواء وصل الكلمة او وقف
عليها وقوله موصلا حال من الكسر اي يكون الكسر موصلا بالراء في كلمة واحدة
احترازا مما ياتي ذكره في الكسر العارض والمنفصل والغرض من الامالة والترقيق
مطلقا اعتدال اللفظ وتقريب بعضه من بعض باسباب مخصوصة واسنا
الراء هنا لورش ان يكون قبلها ياء ساكنة او كسرة لازمة متصلة لفظا وتقديرا والله اعلم

ولم يرفصلا ساكنا بعد كسرة سوى حرف الاستعلا سوى الخا

فكملا اي لم يعتد بالحرف الساكن الذي وقع فصلا بين
الكسرة اللازمة والراء فاعمل الكسرة ما تقتضيه من الترقيق كانها قد
وليت الراء وذكر كراه وسدرة فرق لضعف الفاصل بسكونه فان كان الفاصل
الساكن حرف استعلاء قوي المانع فانه لقوته منع الامالة لا ليضعف بكونه
ساكنا كما ضعف غيره ولا تتبع لذلك من حروف الاستعلاء الا الصاد والطاء والقاف
نحو اصرا وقطرا وقرا واستثنى الخاء فلم يعتد فاصلا نحو
اخر احال لانها ضعفت عن اخواتها بالهمس والصاد وان كانت مهموسة لها
انها مطبقة ذات صفير فقويت فمنعت فان قلت فقد له ولم يرمز لتوبة التلب
فاين مفعوله قلت فصلا هو الثاني وساكنا هو الاول اي لم ير الساكن فصلا
وقوله ساكنا نكرة في سياق النفي فهي للعموم فاستثنى من تلك العموم حروف الاستعلاء
فقوله حرف جمع حروف اتى بالمفرد عن الجمع للدلالة على الجنس ثم
استثنى الخاء عند البعض فهو استثناء من استثناء والاستثناء معاير للحكم
المستثنى منه فحروف الاستعلاء فاصلة والخاء ليست فاصلة فهو كقولك خرج
القوم الا العبيد الا سالما فيكون قد خرج وقصر الناظم لفظي الاستعلاء والخاء

ضرورة

ضرورة والضمير في ولم يرد في فكملا لورش اي كمل حسن اختياره بصحة
نظره حيث حذف الاستعلاء احترازا من الحاجز الحاصل من فرق بعدها

وفي فهما في الاعجمي وفي ارم وتكريرها حتى يُرَ مُتَعَدِّلا ذكر في هذا البيت
ما خالف فيه ورش اصله فلم يرقه مما كان يلزمه ترقيقه على قياس ما تقدم والتفخيم
اي فخم ورش الراء في الاسم الاعجمي اي الذي اصله العجمة وتكلمت العرب به موافقا
الصرف بسببه والذي متنه والفرقان تلتة ابرهيم واسرائل وعمران
كان يلزمه ترقيق راءاتها لان قبلها ساكنا بعد كسرة وليس الساكن حرف استعلاء
ثم قال وفي ارمراي وفخم الراء في ارم ذات العماد وكان يلزمه ترقيقها لانها
بعد كسرة وارم ايضا اسم اعجمي وقيل عربي فلا جلا الخلاف فيه افرده بالذكر
ووجه تفخيم ذلك كله التشبيه على العجمة ورقق ابو الحسن ابن غلبون
ارم لان الكسرة وليت الراء خلاف البواقي واما عزير فلم يتعرض له وهو
اعجمي وقيل عربي على ما يبين في سورته فيتجه فيه خلاف مبني على ذلك ثم قال
وتكريرها اي وفخم الراء ايضا في حال تكريرها او ذي تكريرها في الكلمة التي
الراء فيها بعد اذا كان في الكلمة وذلك نحو فرارا وضرارا ولن ينفعكم الفرار واسرارا
ومدرارا لم ترقق الاولى وان كان قبلها كسرة لاجل الراء التي بعدها فالراء المفتوحة
والمضمومة تمنع الامالة في الالف كما تمنع حروف الاستعلاء فلذا ترقيق
الراء وقوله حتى يرى متعدلا يعني اللفظ وذلك ان الراء الثانية مفخمة اذا اوجب
لترقيقها فاذا فخمت الاولى اعتدل اللفظ وانتقل اللسان من تفخيم الى تفخيم فهو
اسهل والله اعلم **وتفخيمه ذكرا وسرا وبابه لدى جلة الاصحاب**
اعمر ارجلا ذكر في هذا البيت ما اختلف فيه مما فصل فيه بين الكسر والراء الساكن
غير حرف استعلاء فذكر مثالين على وزن واحد وهما ذكرا وسرا ثم قال وبابه
اي وما اشبه ذكر قال الشيخ وبابه يعني به كل راء مفتوحة لحقها التنوين وقبلها
ساكن قبله كسرة نحو حجرا وصهرا وشاما مرا واوزارا فالتفخيم في هذا هو مذهب
الاكثر ثم علل ذلك بان الراء قد اكتنفها الساكن وهو التنوين فقويت اسباب التفخيم
قلت ولا يظهر لي فرق بين كون الراء في ذكر مفتوحة او مضمومة بل
المضمومة اولى بالتفخيم لان التنوين حاصل مع تلك الضمة وذكر لي له
تعالى هذا ذكر فان كان الساكن الذي قبل الراء قد ادغم فيها فالترقيق بلا
خلاف نحو سترا ومستقرا لان الكسرة كانها وليت الراء من جهة ان المدغم
مع المدغم فيه كالحرف الواحد فالمدغم كالذاهب ورقق ابو الحسن بن غلبون

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)